

ثلاث خطوات الى التقاسم الوظيفي

المهندسين الاردنين في عمان، وذلك على خلفية نتائج انتخابات فرع المهندسين في الضفة الغربية، التي أجريت في تموز (يوليو) الماضي.

بلديات بموافقة الطرفين

في ٢٨ أيلول (سبتمبر) الماضي، أصدرت الادارة المدنية الاسرائيلية أمراً بتعيين ثلاث لجان لادارة بلديات الخليل والبيره ورام الله، بدلاً من رؤساء البلديات الاسرائيليين. وقالت الاداعة الاسرائيلية ان رؤساء اللجان المعينين أجمعوا على ان تعيينهم تم بالتنسيق مع السلطات الاردنية والاسرائيلية (الفجر ، القدس، ١٩٨٦/٩/٢٩). وقد لعب فلسطينيون موالون للاردن دوراً في هذا الاتجاه، حيث تنقلوا بين عمان والضفة الغربية حاملين رسائل خاصة بالاتفاق حول التعيين. كذلك لعب الاميركيون، عبر سفارتيهم في تل - ابيب وعمان وقنصليتهم العامة في القدس، دوراً رئيساً في ذلك (جيروزاليم بوست ، ١٩٨٦/١٠/٣)

وطبقاً لقرار الادارة المدنية تم تعيين لجنة بلدية في مدينة الخليل، برئاسة د. عبدالمجيد الزير، مدير الصحة في المدينة، وتضم كلاً من د. عبدالحى شاور، مدير صحة بيت لحم، واحمد سلطان، نائب مدير مالية الخليل، ونجيب جمال الخطيب، ويعمل مدرساً، والمهندس عثمان شاهين، مدير الاشغال العامة لمنطقة الخليل سابقاً. ويرأس اللجنة المعينة في مدينة رام الله خليل موسى خليل، وتضم كلاً من نبيه حنا جغب، ومُنير بولص عيسى طوطح، وجريس عطاالله

دخلت العلاقات الاسرائيلية - الاردنية، في المناطق المحتلة، طوراً جديداً يتسم بانتقال الطرفين من مرحلة المفاوضات التنسيقية الى تثبيت صيغ واشكال عملية لطبيعة وشكل التقاسم الوظيفي الذي يسعى اليه الطرفان. فبعد الاعلان عن الخطوط العريضة للخطة الخمسية الاردنية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٨٦/٨/٤)، والتي رحبت بها الدوائر الاسرائيلية، بذل الاردن، وما زال يبذل، جهوداً مكثفة للانتقال بهذه الخطة خطوات عملية ذات نتائج واقعية ملموسة. فقد تابعت عمان جهودها على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، لتجنيد الدعم المالي للخطة الخمسية، في الوقت الذي توصلت مع اسرائيل الى اتفاقات فعلية حول قضيتين بارزتين تتكاملان مع الخطة، وتقعان في سياق قنوات تعزيزها الرئيسية، وهما: الاتفاق الاسرائيلي - الاردني حول تعيين ثلاث لجان بلدية، مدن الخليل والبيره ورام الله، واعادة فتح فرع بنك القاهرة - عمان في نابلس. وهي، في مجموعها، تشكل المحاور الرئيسية الثلاثة التي سنعرض لها تباعاً؛ الى جانب ازميتين شغلتا الاوساط النقابية والاجتماعية في الضفة الغربية طيلة اكثر من ثلاثة شهور، هما: الازمة القائمة في جامعة بيرزيت، منذ اعلان العاملين فيها الاضراب عن العمل، والتي تم، مؤخراً، التوصل الى حل لها فيما بين هؤلاء العاملين والهيئة الادارية للجامعة؛ والثانية، وتتمثل في العلاقات المتوترة بين فرع نقابة المهندسين في الضفة الغربية ومجلس نقابة